كل شهر عيادة ما قبل الزواج تمنع ١٠ «عرسان» من الزواج

كيالي لـ«الوطن»: إقبال على الزواج في دمشق وحتى ١٥٠ تحليلاً يتم إجراؤها يومياً

محمد منار حميجو

كشف المشرف على عيادة ما قبل الزواج في دمشق مجد كيالي أنه يومياً يتم إجراء ١٠٠ إلى ١٥٠ تحليلاً للزواج، مؤكداً أنه يوجد إقبال على الزواج بناء على الأرقام التي ترد إلى عيادة ما قبل الزواج.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد كيالي أنه من الممكن أن تتراوح تقارير الزواج المرفوضة التي تمنع الخطيبين من الزواج بين ٥ إلى ١٠ تقارير شهرياً، لافتاً إلى أنه من أسبوع تم رفض تقرير بسبب إصابة الخطيبين بمرض فقر الدم المنجلي.

وحول الإجراءات المطلوبة للخطيبين لإجراء تحليل ما قبل الزواج أوضح كيالي أنه يتم الحصول على معلومات من الخطيبين ويتم تدوينها في وثيقة مؤتمتة ثم تتم إحالتهما إلى قسم سحب الدم لإجراء التحليل بعدها تتم مراجعة الطبيب الفاحص للاستفسار من الخطيبين عن وجود أمراض معينة من عدمها.

وبين أن بعد ٤٨ ساعة من هذه الإجراء تصدر نتيجة التحليل لتقديمها للمحكمة الشرعية التي لا تقبل الزواج إلا بهذه الوثيقة، مشيراً إلى أن التحليل ليس شاملاً لكل أنواع الأمراض فهناك أنواع معينة من الأمراض يتم إجراء التحاليل عليها مثل أمراض الرحلان والتلاسيميا وفقر الدم المنجلي والإيدز وتحليل التهاب الكبد «b، c» إضافة إلى تحليل السكر.

وأوضح أنه يتم منع الزواج في حال كان العروسان مصابين بذات المرض مثل تلاسيميا وفقر الدم المنجلي باعتبار أن العدوى تنتقل إلى الأطفال، مشيراً إلى أنه في حال كان أحد الخطيبين مصاباً والآخر سليماً فإن ذلك لا يكون سبباً لمنع الزواج، ومؤكداً أنه في هذا العام لم يتم اكتشاف أي حالة إيدز.

وفي حال كان أحد الزوجين مغترباً أوضح كيالي أنه يطلب من الخطيب المغترب إجراء تحاليل معينة وإرسالها ويتم إجراء التحاليل للخطيب في سورية، لافتاً إلى أن الهدف ألا يكون الخطيبان مصابين بذات المرض باعتبار أن الهدف من افتتاح عيادة ما قبل الزواج هو اكتشاف أمراض الدم من التلاسيميا وفقر الدم المنجلي لحماية الأطفال من نقل الأمراض.

ولفت إلى أنه لا يتم قبول التحاليل من العريس أو العروس المغتربين إلا النظامية التي تم طلبها لإجرائها في البلد التي فيها أحد العروسين.

ورأى أن رفع تحليل ما قبل الزواج إلى ٥٥ ألف ليرة ليس بمبلغ كبير باعتبار أن مثل هذه التحاليل في المخابر الخاصة من الممكن أن تصل تكلفتها إلى نحو ٢٠٠ ألف ليرة، معتبراً أن سعر تحليل عيادة ما قبل الزواج هو رمزي وليس ربحياً.

وكانت وزارة الصحة رفعت منذ أسبوعين تكاليف تقرير ما قبل الزواج إلى ٥٥ ألف ليرة بعدما كان سابقاً ١٥ ألف ليرة.

> يمنع الزواج في حال كان العروسان مصابين بذات المرض ويسمح إذا كان أحدهما سليماً

خبير اقتصادي يقترح على الحكومة

تطمينات قانونية لرجال الأعمال المغتربين لإعادة أموال السوريين في الخارج

حماة- محمد أحمد خبازي

ضربت موجة جديدة من الغلاء الفاحش أسواق حماة بداية الأسبوع الجاري، طالت معظم المواد الغذائية وغير الغذائية، ما زاد في طين حياة المواطنين بلةً! وبيّنَ مواطنون لـ«الوطن» أن الغلاء طال كل شيء فجأة ومن دون أي مقدمات.

وأوضح بعضهم أن أسعار البقوليات هبت هبوباً مريعاً، ولحقت بها المنظفات والمعلبات والزيوت والسمون النباتية، ما جعل تأمين «الطبخة» اليومية صعباً جداً، بل أكثر صعوبة من قبل. وقال بعضهم: من أين كيف سندبر أمور حياتنا اليومية؟ فالحد الأدنى من المواد بات مكلفاً جداً مع هذه الموجة الجديدة من الغلاء، والقدرة الشرائية تحت الصفر.

وكشف عدد من الباعة في أسواق مدن حماة وسلمية ومصياف والسقيلبية لـ«الوطن» أن أسعار معظم المواد ارتفعت مؤخراً، بنسبة أكثر من ٢٠ بالمئة وبعض المواد ٤٠ بالمئة.

وبيّنَ عدد منهم أن كيلو البرغل الخشن صار بـ٣ آلاف ليرة وكان بـ٢٣٠٠ ليرة، وكيلو الرز بـ٤ آلاف وكان بـ٣ آلاف، وكيلو الحمص بـ٥ آلاف وكان بـ٤ آلاف، والفريكة بـ١١٠٠٠ ليرة وكان بـ٩٠٠٠ ليرة، وكيلو حب الفاصولياء بـ٧ آلاف وكان بـ٦ آلاف، ومطربان رب البندورة وزن ١كغ مع المطربان ٩٠٠ غ ٦٠٠ غ من دون وزن المطربان صار بـ٨٥٠٠ ليرة، وكان بـ٦٥٠٠ ليرة، وعلبة السمنة النباتية ٢كغ صارت بـ١٩ ألف ليرة وكانت بـ١٧ ألفاً، ولتر زيت القلي صار بـ٨٥٠٠ وكان بـ٨ آلاف ليرة، ولتر زيت الزيتون بـ١٤٥٠٠ ليرة وكان بـ١٤ ألفاً.

وكيس مسحوق الغسيل الجيد وزن ٢ كغ صار بـ٩ آلاف ليرة وكان بـ٨٥٠٠ ليرة، وكيس المناديل الورقية الجيد وزن ٥٠٠ غ صار بـ٣ آلاف ليرة وكان بـ٢٥٠٠ ليرة.

وبيّن العديد من الباعة أن التجار يبيعونهم المواد والسلع من دون فواتير، وبعضهم يدونون بالفواتير ليحموا أنفسهم من التموين أسعاراً وهمية أدنى من الحقيقية العالية التي يأخذونها منهم. وعزا عدد من التجار ارتفاع الأسعار الجديد إلى ارتفاع أسعار الكهرباء التي سيسددون فواتيرها بدءاً من الدورة السادسة، وإلى الضرائب الجديدة التي فرضتها عليهم وزارة المالية، وإلى شرائهم المازوت الحر اللازم لعملهم، ريثما يستلمون المازوت الصناعي والتجاري الذي سجلوا عليه بفرقتي الصناعة والتجارة.

من جهته، بيّنَ الخبير الاقتصادي الدكتور إبراهيم قوشجي لـ«الوطن» أن أسعار السلع والخدمات ارتفعت خلال عام ٢٠٢١ بشكل كبير، مع ثبات سعر الصرف، ما أدى إلى طرح تساؤلات كبيرة عن أسباب هذا الارتفاع.

وقال: في السنوات السابقة كان ارتفاع الأسعار بسبب انخفاض سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي، لوجود فائض في كمية النقود السورية، ما ساهم في زيادة المضاربة على استبدال الليرة بالقطع الأجنبي هذا من جهة. ومن جهة ثانية تحوط قطاع الأعمال بنسب ربحية كبيرة تتجاوز ارتفاع سعر صرف الدولار، ما كان سبباً في ارتفاع أسعار السلع والخدمات، لأن قطاع الأعمال في بلدنا يعتمد على استيراد المواد الأولية والوسيطة وحتى النهائية. وهذه الأسباب أدت إلى اتخاذ قرارات للحد من المضاربة على سعر الصرف ومنع بعض أنواع الاستيراد للسبب نفسه. ما أدى إلى انخفاض المخزون السلعي مقروناً باحتكار القلة لمستوردي العديد من السلع، وهو ما أدى إلى انخفاض الكمية المعروضة لها وزيادة الطلب عليها ورفع أسعارها.

وقال: أضف إلى ذلك عدم اقتناع قطاع الأعمال في سورية بالمسؤولية الاجتماعية له، وتحمل نسب الربحية القانونية، فعكس العبء الضريبي على المستهلك، ومن ثم التوقف كلياً أو جزئياً عن الإنتاج، هذا عدا عن ارتفاع تكاليف التشغيل والنقل بسبب زيادة أسعار الطاقة (المازوت – الغاز) مع ندرتها، ودخول مجموعة كبيرة من التجار حالة الترقب والحذر لتحديد موقفهم من السوق، لذلك عمدوا لتصريف منتجاتهم المخزنة بكميات قليلة وأسعار مرتفعة.

وأضاف: كما أن انخفاض متوسط دخل الفرد أظهر انخفاض المستوى المعيشي بشكل كبير جداً.

وعن الحلول التي يمكنها المساهمة بإنقاذ الوضع، رأى قوشجي أن من أهم الحلول التي يمكن أن تخفف الضغط على ارتفاع أسعار السلع والخدمات وسعر الصرف، هو الاستفادة من رصيد السوريين في الخارج، مع تطمينات قانونية لحماية حقوق الأموال، وبذلك تتم استعادة جزء من الأموال السورية الهاربة للخارج والاستفادة منها على مستوى أصحابها وعلى المستوى الوطني، وحمايتها من التبخر كما حصل في المصارف اللبنانية.

من جانبه، بيّنَ مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة رياض زيود لـ«الوطن» أن الدوريات تتابع حركة البيع والشراء في الأسواق وتخالف التجار والباعة، الذين يبيعون بسعر زائد، أو الذين لا يبرزون فواتير نظامية.

وأوضح أن الدوريات نفذت منذ بداية الشهر الجاري وحتى أمس نحو ٣٤٤ ضبطاً، منها ١٠٣ ضبوط ارتكب أصحابها مخالفات بيع بسعر زائد وعدم حيازة فواتير للمواد الغذائية وغير الغذائية، وعدم الإعلان عن الأسعار.

السمنة أغلى من العسل.. المربي يبيع الكيلو بـ١٠ والتاجر يبيعه بـ٢٥ ألفاً

كشتو لـ«الوطن»: موسم العسل هذا العام كان جيداً والإنتاج وصل إلى ٣٠٠٠ طن

دمشق - طلال ماضي

من يراقب الأسعار في المتاجر ير أن كيلو السمنة بات اليوم أغلى من كيلو العسل، ومع ذلك ما زالت ثقافة استهلاك العسل غائبة عن موائد أغلبية السوريين، لأن بعض التجار يستغل الفلاح والمستهلك ويبيع من دون حسيب أو رقيب.

إنتاج العسل هذا الموسم كان وفيراً وفق ما أكد عدد من الفلاحين من منطقة سهل الغاب في حديثهم إلى صحيفة «الوطن»، وذلك بسبب توافر المراعي، وزيادة عدد المربين، ودخول فئات جديدة إلى قائمة المربين دفعتها الظروف الحالية للبحث عن عمل آخر وقالوا: إن أسعار المستلزمات مرتفعة جداً، وبياع كيلو العسل للتجار بسعر ١٠ آلاف ليرة، وبعض العسل الذي يدعي التجار بشأنه أن النحل تغذى على مادة السكر يشترونه بسعر ٨٠٠٠ ليرة أرخص من سعر كيلو الزعتر والسمنة، وأي مادة استهلاكية أخرى.

ولفت الفلاحون إلى أن سعر كيلو العسل على رفوف المتاجر ٢٠ و٢٥ ألف ليرة من دون حسيب أو رقيب، على اعتبار أنه منتج محلي ويخضع للعرض والطلب والجودة، مثله مثل سعر زيت الزيتون يحدده التاجر بعد إجراء تجاربه على المادة، «يتغنج» على الفلاحين ويشتري بالسعر الذي يرغبه، وخاصة إذا كانت الكمية كبيرة أو الفلاح كان مضطراً للبيع.

المربي يثرب إبراهيم أشار إلى ارتفاع سعر الصندوق الخشبي إلى ٢٠٠ ألف ليرة، وتكاليف معالجة وأكل كل خلية أكثر من ٣٠ ألف ليرة، غير مصاريف التنقل للخلايا من منطقة إلى أخرى من أجل الرعي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، وخسارة المربي في حال فقدان أحد الخلايا، ومصاريف العبوات وغيرها، لافتاً إلى أن العمل اليوم أصبح بخسارة لكون المربح الكبير يقطفه التاجر.

وبيّن الخبير التنموي أكرم العفيف أن الفلاحين يبيعون سعر كيلو العسل بـ١٠ آلاف ليرة أي أرخص من كيلو «النمورة»، لافتاً إلى توافر إنتاج كبير هذا الموسم وغياب ثقافة الاستهلاك نتيجة ضعف القدرة الشرائية لدى أغلبية المواطنين وخاصة أصحاب الدخل المحدود.

ودعا العفيف إلى ابتكار أفكار تسويقية من قبل المعنيين بتسويق الإنتاج الزراعي وتصنيعه والشركات الصناعات الغذائية، ومحاولة تعليبه بظروف صغيرة بوزن ٢٠ غراماً وبيع الظرف بـ٥٠٠ ليرة والمتاجرة به مثل البسكوت وأقراص المنكهات الأخرى، عندها سيكون الطلب عليه كبيراً جداً، لأنه لو تم استخدام هذا الظرف ودهنه مع القشطة كسندويشة سيكون أرخص من سندويش البطاطا والفلافل، ويحمل قيمة غذائية عالية، ويشجع المجتمع على تعديل عادته الاستهلاكية لكون المستهلك يمكنه دفع ٥٠٠ ليرة ثمن الظرف على حين إنه عاجز عن دفع ٢٠ ألفاً ثمن كيلو عسل، معتبراً أن فائض الإنتاج الكبير الموجود اليوم من دون تسويق يشكل خطراً حقيقياً على المربين.

من جهته رئيس اتحاد غرف الزراعة محمد كشتو أكد في تصريح «للوطن» أن موسم العسل هذا العام كان جيداً والإنتاج يتراوح بين ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ طن وسعره رخيص مقارنة بباقي السلع ولكن العادات الاستهلاكية محكومة بتدني مستوى الدخل، لافتاً إلى وجود ٤٥٠ ألف خلية تنتج العسل في سورية.

وأشار كشتو إلى علاقة الاتحاد بالمنتجين والعمل على مساعدتهم وتحسن الإنتاج وإعداد الاتحاد مذكرات إلى المصرف الزراعي ووزارتي الزراعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك لمعالجة الصعوبات أمام مربي النحل ولسنا استجابة مقبولة، لكن المشكلة الأساسية تبقى بالتسويق وقلة استهلاك العسل في سورية على الرغم من انخفاض سعره مقارنة بباقي السلع.

وتحفظ كشتو على مصطلح رخيص وغالٍ وقال كيلو العسل بسعر ١٠ آلاف ليرة على المربي قليل جداً ولا يغطي تكاليف إنتاجه ولو أن سعر الكيلو نفسه للمستهلك فهو أمام ضعف القدرة الشرائية فالناس تراه غالياً.

من الغريب جداً أن تكون جميع الجهود الحكومية منصبة باتجاه الإنتاج وزيادته وعندما نصل إلى هذا الكم من الإنتاج نقف عاجزين أمام تصريفه، وهذا الأمر يتكرر في الكثير من المواد الزراعية ذات الإنتاج المحلي، فهل نحن حقاً لا حول ولا قوة لنا ولا يوجد لدينا أفكار للتسويق، أم إن هذا الإنتاج الكبير آخر هم الجهات المسؤولة.